جهات الاعتقاد في الدرس النحويّ

- المقتضب للمبرّد نموذجا -

أ. لطفي الشيباني

تونس

البريد الإلكتروني: azrtylotfi@yahoo.com

الاستلام	٢٠١٩/٢/١٤	المراجعة	٢٠١٩/٣/٢٩	النشر	٢٠١٩/٤/٣٠

الملخص:

نبحث في هذه الدراسة جهات اعتقاد المتكلم في النظرية النحويّة العربيّة من منطلق لساني اعتبر الجهة مقولة نحوية. فنفترض أنّ الجهة مقولة إعرابيّة وأن الاعتقاد معنى نحويّ وأن جهات اعتقاد المتكلم لا وجود لها خارج البنية النحوية ومستويات تولّدها من المستوى المجرّد إلى المستوى الإنجازي. وأنّ دراسة النحاة لجهات الاعتقاد كانت دراسة الأبنية النحويّة وما يتولّد عنها من المعاني النحوية الواجبة ووالمعاني النحويّة الممكنة. فالبحث في جهات الاعتقاد مداره البحث في مركزية المتكلم في النظرية النحوية العربية. فهو الذي ينشئ الأبنية ليعبر بها عن مقاصده وأغراضه.

الكلمات المفاتيح:

جهة، جهات الاعتقاد، عمل لغوي، مظهر، إيقاع، خبر، واجب، غير واجب، وجوب، إمكان، إيقاع نحويّ، إيقاع بلاغي.

Les Modalites de croyence de locuteur dans la theorie grammaticale arabe

Mr. Lotfy Al Shaibany

Tunisia

Emai: azrtylotfi@yahoo.com

Received	14/2/2019	Revised	29/3/2019	Published	30/4/2019

Abstract:

Dans cette étude On doit recherche Les Modalites de croyence de locuteur dans la theorie grammaticale arabe. Du point de vue de linguistique qui traite la Modalite. On supposeé que la Modalite est une catégorie grammaticale et que la croyence est un sens garmmaticale stucturalle et que l'etude de liguistuque arabe de les modalites est une etude de structures garmmaticales qui expliquer des sens possibles et les sens necessaire. Le recherche des modalites est lié à la role du locuteur dans la theorie grammatical arabe parce qui'il le locuteur c'est qui construire le les structures grammaticale pour révéler sa coryence.

Keywords:

Les Modalites, Les Modalites de croyence, la theorie grammaticale arabe, linguistique, le locuteur.

مقدمة:

"جهات الاعتقاد في الدرس النحوي" عنوان مقال يتقصى حضور مفهوم الجهة (Modality/Modalité) استنادا إلى دراسة الأبنية التركيبية والإعرابية المنتظمة فيها. ومن دواعي طرح المسألة ما يشهده المفهوم من تطور في الاهتمام في الدراسات اللسانيّة التداوليّة من حيث مناهج البحث وزوايا النظر في علاقته بقضايا متنوعة. في مقابل ذلك قلة الدراسات العربيّة. ولعل من أهم أهداف البحث النظر في الدرس النحوي من زاوية جهات اعتقاد المتكلم بإثارة أشكال الإعراب عن الجهة انطلاقا من بحث الأبنية النحوية الإعرابية وعلاقتها بالمعاني النحوية أولا، وترسيخ كون جهات الاعتقاد مقولة بنيوية إعرابيّة ثانيا.

لتحقيق هذه الأهداف قسمنا العمل إلى فصلين، نتناول في الفصل الأول مفهوم الجهة في الدراسات اللسانية الحديثة. ونتقصّى في الفصل الثاني جهات الاعتقاد في كتاب المقتضب للمبرد[١](٢٨٥هـ) لما له من أهمية تأسيسية بعد الكتاب لسيبويه[٢](١٨٠هـ) في الاهتمام بتجريد البنية النحوية التي تختزل المعنى النحوي الأول وتفصح عن المعاني النحوية الجهية الواجبة وغير الواجب.

الفصل الأول: قضايا الجهة في البحث اللسانيّ

اختلفت الدراسات في ترجمة مصطلح (Modalité)، فترجم تمام حسان المصطلح (Aspect) بالمرادف العربي "جهة" وعرّفه بأنّه "ما يشرح موقفا معيّنا في الحدث الفعلي [...] ويقابلها في الإنجليزيّة (Aspect)[٣]واختار الفاسي الفهري لفظ "موجّه" لترجمة مصطلح (Modalité) وينزّله عاملا أساسيا في تحديد الباحث لمستويات التحليل الإعرابيّ[٤]:

نختار لترجمة مصطلح (Modalité) المرادف العربيّ "جهة" أو "جهات الاعتقاد" التي نقصد بها "تعبير المتكلم عن اعتقاده في مضمون كلامه"[٥] ونميّزه عن مصطلح (Aspect) الذي نترجمه بـ"المظهر" ونقصد به "تمثل المتكلّم الإدراكيّ للحدث في مدّته أو حدوثه أو تصورّ الطريقة التي يقع بها الحدث في الزمن"[٦].

أثارت مسألة الاختلاف في ترجمة المصطلح قضايا عديدة تتصل بعلاقة الجهة بالمظهر والزمان اللغوي والأعمال اللغويّة، تناولتها البحوث اللسانية انطلاقا من معالجة علاقة اللغة بالكون من ناحية وعلاقتها بالفكر والاعتقاد من ناحية أخرى متأثرة بالمنطق الجهي عند أرسطو وما أحدثه منطلق بورورويال من تطور مهّد لفصل فريجه بين جهة الوجود (Modalité d'existence) وجهة (Modalité de croyance)[٧]. ونشير أن المفهوم يقدّم بالتعريفات نفسها عند جميع اللسانيين مثلما يكشف ذلك معجم ديبوا، فهم يحددون الجهة بأنّها "التعبير عن موقف المتكلم من محتوى كلامه"[٨] فجهتا الوجوب والإمكان محددتان للجهة عند اللسانيين.

أشار Lyons إلى أنّ الجهة مقولة مأخوذة من المنطق الجهي وتتفرّع إلى جهة الوجوب (Modalité de nécessité) وجهة الإمكان (Modalité de possibilité)"[٩] فهي تدل على مدى مطابقة ما في اعتقاد المتكلم من وجود مقارنة بالكون الخارجي، إنْ على جهة الوجوب، وإنْ على جهة الإمكان، فهي "تعبير عن موقف إدراكي للمتكلم إزاء مضمون كلامه في علاقته بالعالم على جهة الوجوب أو جهة الإمكان"[١٠]:

من جهة أخرى يعرّف لكرلر الجهة بأنّها تعبير المتكلم عن اعتقاده من مضمون كلامه[١١]وهو مصطلح يقصد به عند Benveniste اعتقاد المتكلم تجاه وقوع الحدث كالإثبات والنفي والتوكيد ..."[١٢]ويعتبرها جهات اعتقاد ذاتيّة باعتبارها الأثر الباقي لتحمل المتكلّم مسؤولية كلامه.

إذا كان ذلك، كانت الجهة روح الجملة التي تختزل جهات اعتقاد المتكلم في مضمون كلامه فتعبّر عن المواقف النفسيّة والذهنيّة، فتعيّن موقف المتكلم من محتوى كلامه في علاقته بالكون الخارجي.

تولد عن الاختلاف في تعريف الجهة وفي تحليل اللسانيين دلالات الأفعال المساعدة الجهيّة (Les verbes auxiliaires modales)، والنظر في علاقة الجهة بالعمل المتضمن في القول (Acte illucutionnaire) تصنيف الجهة إلى:

أ- الجهة الألتيكيّة: (Modalité aléthique) أو الجهة الوجوبيّة وتعني اعتقاد المتكلم وإدراكه لجهات تعلّق محتوى القول إنْ على جهة الوجوب وإن على جهة الإمكان"[١٣]

ب- الجهة المعرفيّة: (Modalité épistémique) يربطه لاينز بالمعرفة والاعتقاد ويعني تحديد موقف المتكلم من تعلّق القضيّة بمحمولها.

ت- الجهة الإلزاميّة: (Modalité déontique) ينظر في موقف المتكلم من علاقة المخاطب بالقضية على جهة الفرض (Obligation). ويلاحظ أن هذا الصنف يعني (obliger de croire) بينما تعني الجهة الإلزاميّة (obliger de faire). وهي ملاحظة ميّز بواسطتها هانز بين الجهات تمييزا معجميّا[١٤]

استند اللسانيون في تصنيف الجهات إلى مقياس معجميّ تمثل في إسقاط الأفعال الجهيّة المساعدة في صدر الجمل، فبحثوا بذلك دلالتيْ وجب (devoir) وأمكن (pouvoir) ولكن المقياس المعجميّ لم يكن مقياسا فاصلا بين حيزات الجهات. وهذا ما دفع Paskal إلى أن يقرّ بأنّه "يصعب من وجهة نظر نحويّة[٥]إعطاء تعريف للجهة"[٦]لعدم قدرة الصرافم عن التعبير عن الجهة.

تجاوزت الصعوبات مسائل التعريف والتصنيف لتشمل علاقة الجهة بقضايا الزمان اللغويّ والمظهر.

١- علاقة الجهة بالمظهر والزمان؟[١٧]

نزعم أنّ الجهة مقولة زمانيّة كما أنّ الزمان مقولة جهيّة وهي فرضيّة تولّدت نتيجة ملاحظة أنّ تحديد نحاتنا لجهات اعتقاد المتكلم خضع إلى تصنيف الفعل حسب مقياس المظهر الزماني إلى منقض وغير منقض انطلاقا من لحظة التلفظ[٨]وهي فرضيّة لا تغيب عن الدراسات اللسانيّة فقد عقد لاينز فصلا كاملا في كتابه "الدلالة اللسانيّة" عنون له بـ"الزمان النحويّ باعتباره جهة" (temps grammatical comme modalité)[١٩]

ويماثل التداخل بين الجهة والزمان تداخلا بين الجهة والمظهر، فالجهة تتحكم في مستوى من مستويات التحليل النحوي في التقسيم الزماني إلى ماض وحاضر ومستقبل، فـ"الزمان بأبعاده الثلاثة يدخل ضمن دلالتي الوجوب والإمكان المنطقيين":[٢٠]ولعل في تقسيم النحاة الجهة إلى واجب وغير واجب احتكم إلى المظهر الزماني، فالزمان محدد في أبعاده الثلاثة باعتبارات جهيّة"[٢١]

إنّ التمييز بين الجهة والزمان والمظهر هو تمييز بين مستويات التحليل النحويّ. وانطلاقا من قانون التشارط والاسترسال ميّز الشريف[٢٢]بين ثالوث المفاهيم، فاعتبر الجهة مقولة الكون الاعتقادي واعتبر المظهر والزمان نتاجين عن علاقة بنية الكون الاعتقادي ببنية الكون الإحالي. واعتبر بناء على ذلك أن الجهة مسؤولة عن تشكّل الدلالات الزمانيّة والمظهريّة في المستوى المجرّد بما تتضمن من قيم تواجدية شحنيّة إنشائيّة: الوجوب والإمكان. وهما قيمتان تتحكمان في إنجاز البنية النحويّة في المستوى التصريفي الإعرابي المعجّم.

إذا كان ذلك، كان الوجوب والإمكان، باعتبارهما قيمتيْن شحنيّتين تتحكمان في توليد الدلالات الزمانيّة والمظهريّة في المستوى المجرّد، مسؤولين عن توجيه تلك الدلالات في المستوى الإنجازي. وهو ما نتج عنه سيطرة الجهة

باعتبارها مقولة الكون الاعتقادي على المظهر المسيطر بدوره على الزمان، فالوجوب والإمكان ينتجان المظهر والزمان. فإذا كان المظهر زمانا متحجرا (Fossile)، فإنّ المظهر جهة متحجرة.

لا تعني هذه السيطرة انفصال المقولات في المستوى المقولي المجرّد وإنّما الفرق موكول إلى الوعي بمستويات التحليل من المستوى المجرّد إلى المستوى الإنجازي. وتكون الجهة متكوّنة من المستوى الأفقر دلاليا وهو مستوى المقولات الشحنيّة التواجديّة: الوجوب والإمكان إلى المستوى الأثرى دلاليا وهو المستوى الإنجازي أين تختلط الدلالات الزمانيّة بالدلالت الجهيّة.

٢- الجهة والصيغة:

رغم التقارب الاشتقاقي والمعجمي بين الجهة (Modalité) والصيغة (Mode) فقد قابل اللسانيون بينهما، فأشار ديبوا إلى الاختلاف بينهما، فعرّف الصيغة بأنّها "مقولة نحويّة ترتبط عادة بالفعل وتترجم نمط التواصل المنشئ من قبل المتكلم بينه وبين المخاطب"[٢٣]وهو تعريف تختلف فيه الصيغة عن الجهة. ويورد تعريفا ثانيا تتماهى فيه الصيغة بمفهوم الجهة "تفصل الصيغة جهات المنطق أو المحمول جوازا واحتمالا، وجوبا وإمكانا" (السابق)[٢٤]

يعقد لاينز فصلين في كتابه"الدلالة اللسانيّة "لتحديد العلاقة بين الجهة والصيغة فيعتبر الصيغة شكلا تصريفيّا تفرغ فيه الدلالات الجهيّة. ويشير إلى أنّ الصيغة مقولة مرتبطة بالقوة المتضمّن في القول (force illocutionnaire) تتماهى مع الأفعال المساعدة الجهيّة، أما الجهة فهي مقولة نحويّة. وتكون الصيغة إنجازا تصريفيّا للجهة على النحو التالي:

- الشكل التصريفيّ الإعرابيّ المجرّد: فعل/يفعل: جهة الوجوب

- الشكل التصريفيّ الإعرابيّ المجرّد: يفعل/افعل: جهة الإمكان

إذا كان ذلك، كانت الصيغة إمكان من الإمكانات الإنجازيّة للجهة تنضاف إليه الحروف والمصادر المتصلة بالفعل:[٢٥]

تولّد التداخل بين الجهة والمظهر الزماني والجهة والصيغة نتيجة الفصل بين قوة القول ومضمونه في دراسة علاقة جهات الاعتقاد بالعمل اللغويّ.

٣- الجهة والعمل اللغويّ:

وسم التداخل بين الجهة والعمل اللغويّ (Acte de langage) الدراسات اللسانية. ويعرّف Austin العمل اللغوي بقوله "أن نقول شيئا ما هو أن ننجز عملا ما"[٢٦]وقد دقّق Searle هذا التعريف باعتباره أنّ العمل اللغويّ "هو إنتاج جملة نمطيّة أو إلقاؤها في ظروف معيّنة"[٢٧]معتبرا أن العمل اللغوي هو الوحدة الدنيا للتواصل اللساني بينما تكون الجهة هي تعبير المتكلّم عن موقفه من كلامه.

أرجع بلمار الفرق بين الجهة والعمل اللغويّ إلى التمييز الذي أقامه أوستين بين الأفعال التقريريّة (Les verbes constatifs) والأفعال الإنشائيّة (Les verbes performatifs)، وهي تختلف عنده عن العمل اللغويّ. فإذا كانت الجهة تعبير المتكلّم وإدراكه لمضمون كلامه، فإن العمل اللغويّ هو إنجاز عمل ما، فـ"الفرق واضح بين موقف المتكلم وعمله اللغويّ". ونفترض أنّ موقف المتكلّم وإدراكه للكون الخارجي يحدّدان العمل اللغويّ فقول القائل:

١- أتنجز بحثا في العمل اللغويّ؟

- المضمون القضويّ: البحث في العمل اللغويّ

- العمل اللغوي: تعبّر عنه قوة القول وهي قوة الاستفهام

- الجهة: تدرس انطلاقا من زاويتين: المتكلم المخاطب

- متكلم: إمكان البحث في العمل اللغويّ في تصوره ونصوغه في"أتبحث في العمل اللغويّ أو لا؟ وهو ما ينتج القيمة التواجديّة الشحنيّة (+/-) التي تنتج دلالة الإمكان في ذهن المتكلّم، ونعبر عنها بالرمز التالي [+/-].

- مخاطب: وجوب ذلك في تصوّر المخاطب إيجابا وسلبا ونصوغه "أبحث في العمل اللغويّ ولا أبحث" ونمثل لذلك بالرمز {+،-}.

إذا كان ذلك، كانت الجهة أكثر تجريدا من العمل اللغويّ، فهي مقولة الكون الاعتقادي التي تسير العمل اللغويّ. وبذلك تكون الأعمال اللغويّة وسما إنجازيّا لجهات الاعتقاد، وتكون البنية النحويّة المجرّدة مسيرة بقيم الوجوب والإمكان، وتكون الأبنية النحويّة المنجزة إنجاز لأعمال لغويّة واجبة وأعمال لغويّة ممكنة. فالجهة تتحكم في إنتاج العمل اللغويّ.

عمدنا إلى التقريب بين الجهة والعمل اللغويّ مستندين إلى نظرية الكون النحوي عند الشريف، وما تفترضه من وعي بمستويات التحليل النحويّ انطلاقا من المستوى المجرّد المكتنز بمقولاتيْ الوجوب والإمكان إلى المستوى التصريفيّ الإعرابيّ المعجم وهو مستوى الإنجاز الفعليّ بصورة تكون فيه الجهة مسيرة للعمل اللغويّ رغم أن واقع الممارسة يفرض استقلال كل مبحث بخصائص "فالمبحث غير المبحث وإنْ تشابها"[٢٨]

الفصل الثاني: جهات اعتقاد المتكلم في التراث النحويّ:

ننظر في حضور مفهوم الجهة في الدرس النحويّ من خلال بحث قضايا العمل الإعرابي وما اتصل به من القول بعاملية المتكلم وإنشائه للأبنية ليعبّر بها عن مقاصده وأغراضه التي لا تعدو أن تكون تعبير عن جهات اعتقاده.

١- الإعراب وعامليّة المتكلم:

قامت النظريّة النحويّة على مقولة عاملية المتكلم المنشئ للأبنية بعقد للرابطة بين مسند ومسند إليه باعتبارها العمل النحوي الإعرابي و"الموجد لعلامات هذه المعاني"[٢٩]بتركيب الألفاظ ليعرب بها عن جهات اعتقاده. ذلك أنّ "الألفاظ تنوب عن سابق في ذهن المتكلم وفكره في صور مجرّدة":[٣٠]فما يوجد في الذهن يتشكل إنجازا لفظيا بواسطة الإعراب باعتباره "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[٣١]وبذلك يتجاوز الإعراب وظيفته الشكليّة نحو وظيفة دلاليّة تكون معنى الإعراب عن جهات اعتقاد المتكلم في كلامه. فـ"إذا كانت قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها"[٣٢]فالإعراب كشف للمعنى وإزالة لقناع الاعتقاد الكامن في البنية النحوية بالقوة.

إن عاملية المتكلم تقتضي أن يكون الإعراب إنشاءه البنية ليعبّر بها عن مقاصد وأغراضه التي لا تعدو أن تكون اعتقاداته وإراداته. كما تقتضي أن يكون للمتكلم موضع في البنية النحويّة، فالبنية صورة عن منشئها المنطلق من "اعتقاد شيء ما أو اعتقاد ضده أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه"[٣٣]ونمثل لذلك بـ:

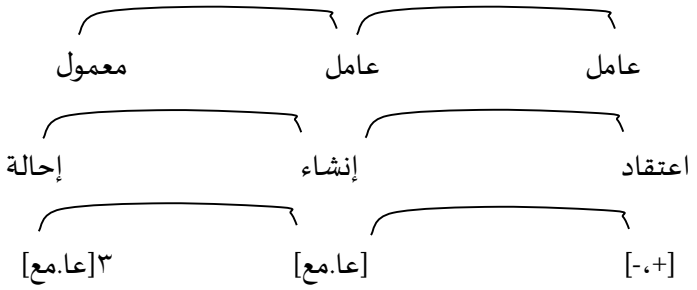

فيكون كل إنشاء للبنية مدفوعا باعتقاد، فالإنشاء العامل في الإحالة معمول لاعتقاد يكون الإعراب كاشفا عنه في مستوى الإنجاز.

٢- توجيه الاعتقاد للإعراب:

اعتمادا على منوال الشريف النحوي باعتباره إعادة تأسيس لنظرية النظم الإعرابية على أسس لسانيّة وما يقوم عليه من قانون التشارط والاسترسال الذي يفترض انبناء البنية النحوية على بنية عاملة (الكون الاعتقادي) وبنية معمول (بنية الإحالة) يكون تعجيم البنية النحوية انزياحا لبنية الكون الاعتقادي عن حيزاها ودخولها في حيّز بينة الإحالة فتصبح بنية الإحالة بنية اعتقاديّة تخضع في قوانينها إلى بنية اعتقادية جديدة. وتكون العلاقة بين الاعتقاد- والإنشاء صورة منه، إذ يتعلّق الإنشاء "بالاعتقاد تعلّق الإحالة بالإنشاء"[٣٤]فالاعتقاد وعاء يختزل تعيين صلة البنية النحويّة بحالة الأشياء في الكون الخارجيّ. ولما كان الإعراب إنشاء نحويّ للبنية النحوية كان الاعتقاد مسيّرا للإعراب. ويكون توجيه الإعراب للبنية النحوية انطلاقا من موضع فعل المتكلم توجيها لدلالة الاعتقاد. وهذا معنى قولنا إنّ الإعراب هو الأثر الكاشف لاعتقاد المتكلّم في البنية النحويّة.

تختزل البنية النحويّة التعبير عن الحالة الاعتقادية التي تتصرف في المستوى الإنجازي اعتقادات ذاتيّة. فتكون كل بنية صورة عن الذهن وصورة عن بنية الأشياء. ويكون إنشاء كل بنية نحويّة اعتقاد ما باعتباره "خلاصة شحنيّة لما رسخ في ذهن الإنسان من أثر تعامله التصوّري مع الكون"[٣٥]يمثل حالة عرفانيّة متحكمة في الإنشاء المسيطر على الإحالة. وبذلك تكون كل بنية نحويّة علامة على اعتقاد المتكلّم تتخصّص في الإنجاز دلالتيْ الواجب وغير الواجب.

١-٢- الرفع والنصب: توجيه الاعتقاد للإعراب عن دلالتي الواجب وغير الواجب

إذا كان الاعتقاد موجود في البنية النحوية بالقوة، فإن الإعراب هو الذي يوجده بالفعل، ذلك أنّ "الإعراب في حقيقته الدلاليّة يتصل بالمتكلم الذي تظهر أثار فعله في الكلام"[٣٦]وأثار فعله هي الحركات الإعرابية بما هي "وسم لفظي للعلاقة بين الإنشاء والاعتقاد"[٣٧]وقد ربط النحاة بين العلامة الإعرابية واعتقاد المتكلم، فالرفع علامة ما استقر وثبت وجوده في ذهن المتكلم سوى وقع أو لم يقع في الكون الخارجي "وإن كان لما استقر لم يكن إلا الرفع"[٣٨]وهو مقولة الابتداء "لأن الأصل الرفع وهو الذي لا يتمّ الكلام إلا به كالابتداء والخبر والفعل والفاعل" (السابق،٢٤٨). ويقارن المبرد في مواضع كثيرة بين الرفع ودلالته على الواجب والمستقر والنصب ودلالته على غير الواجب "فإذا الموضع بعدها أمر أو دعاء لم يكن إلا نصبا وإن كان لما استقر لم يكن إلا رفعا"[٣٩]فقولك:

- ويلا لزيد "فأمّا النصب فعلى الدعاء
- ويل لك "لأنّه شيء استقر" (السابق)

ولعل مذهب المبرد في اعتبار العلامة الإعرابية وسما لجهات اعتقاد المتكلم مذهب ساد البحث النحوي، فقد ربط ابن يعيش بين ما سكن ذهن المتكلم وبين العلامة الإعرابية "الفرق بين النصب والرفع أنّك إذا رفعت كأنّك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك واستقر وإذا نصبت كأنّك تعمل في حال حديثك في إثباته"[٤١].

إذا ثبت ذلك، كان الرفع علامة الواجب وهو الخبر عند المبرّد "فإذا أخبرت أنّه مما قد ثبت رفعت"[٤٢]وإذا نصبت "فأنت تزجّيه إلى أمر وأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر تحمله عليه"[٤٣]بيد أن اعتبار العلامة الإعرابية وسما لجهات الاعتقاد فرضية تأبى عدة مؤشرات شمولها وقيامها قانونا كليّا، فالرفع يمكن أن يدلّ على غير الواجب، إذ "حسبك رفع ومعناه النهي"[٤٤]ونفسّر ذلك بوجود استرسال تركيبي دلالي بين الواجب وغير الواجب وبين الخبر و المعاني الطلبيّة.

٢-٢- الجهة مقولة نحويّة إعرابيّة والاعتقاد معنى نحويّ

إنّ اعتبار الجهة مقولة نحويّة إعرابيّة والاعتقاد معنى نحويّ لا يستوجب إلا الوعي بمستويات النظام النحوي الذي انطلق منه نحاتنا في معالجة القضايا النحوية الدلالية. وهو نظام يتأسس على مقاربة جهات الاعتقاد مقاربة نحويّة، فاعتبروا أنّ كل بنية نحويّة هي تعبير عن اعتقاد المتكلم. فربطوا ذلك بالإعراب وقوانين العامل الإعرابي الذي لا يعدو أن يكون المتكلم المنشئ للأبنية ليعبّر بها عن أغراضه ومقاصده التي تصدر عن اعتقاده باعتباره معنى نحويّا مسجلا في الأساس النحويّ المجرّد يتصرف عند تصريف البنية واتجاهها نحو الوسم اللفظي جهات اعتقاد وجوب، وهو ما يولّد الخبر، ويتصرّف جهات عدم اعتقاد، وهو ما يولّد غير الواجب، وتختص به المعاني المقابلة للخبر.

٣- الإعراب عن جهات اعتقاد المتكلّم في المقتضب:

لم يعرّف المبرّد الواجب وغير الواجب وإنّما ترد إشاراته المقتضبة إلى ما يمكّن من تحديد المفهومين ويبرز ذلك من خلال تقسيم المظهر الزماني للفعل بين الوقوع وعدم الوقوع، فـ"فعل" "لما مضى منه" ويفعل "لما أنت فيه لم يقع"[٤٥] أو من خلال تصنيف المعاني النحويّة إلى معان واجبة ومعان غير واجبة انطلاقا من مقابلته بين "شيء قد ثبت واستقر" وهو الواجب و"شيء لم يستقر"[٤٦] وهو غير الواجب. فالواجب وغير الواجب يعبّران عن الجهة بما هي "كيفيّة في نفس الأمر وإنْ لم تكن تلك الكيفيّة متحقّقة في نفس الأمر وحكم العقل أعمّ من أن يكون مطابقا أو لم يكن ... بل كيفيّة النسبة الإيجابيّة في نفس الأمر بالوجوب والإمكان..."[٤٧] وتعني مادة وجب في لسان العرب الوقوع والسقوط "أصل الوجوب السقوط والوقوع" (لسان العرب، مادة "وجب"). فالواجب هو الواقع الخارجي الذي يسبق بثبوت وقوع الأمر في التصوّر "إذ أنّ عمليّة التصوّر التي تحدث في العقل ضروريّة قبل صدور الكلام"[٤٨] فالوجوب "في اللغة الثبوت"[٤٩] وهو الواقع سوى كان ذلك في التصوّر أو في الكون الخارجي. ويقابل الواجب غير الواجب وهو الممكن "ما لا يجب وجوده أو ما لا يمتنع وجوده".[٥٠]

إذا كان ذلك، كان الواجب ما استقر وجوده في الذهن دون الواقع الخارجي وكان الممكن ما لا يجب وجوده وما لا يمتنع وجوده. وقراءتنا للمقتضب في مواضع دراسة المسائل الإعرابيّة كشفت لنا أن المبرّد يستخدم للدلالة على الواجب وغير الواجب مصطلح "الموجب" أو "الإيجاب" ومصطلح غير الواجب بل إنّه يعوّض مصطلح الواجب بمصطلح الخبر "ما جاز على قائله التصديق والتكذيب".[٥١] وجعل الواجب وغير الواجب يختصان بالمعاني النحويّة، فدرس كل صنف دراسة نحويّة دلاليّة. فربط دراسة جهات اعتقاد المتكلم بمبحث الإعراب، فوصنّف المعاني انطلاقا من تصنيف جهات الاعتقاد إلى معاني واجبة ومعاني ممكنة. وهي تصنيفية تدعّم فرضيّة نحويّة جهات الاعتقاد في التصوّر النظري والمنطق الإجرائي عند صاحب المقتضب.

كان منطلق المبرد في دراسة جهات اعتقاد المتكلم دراسة البنية النحوية وعلاقتها بالدلالة ضمن جهاز نظري إجرائي جعل من البنية النحويّة تختزل مختلف ضروب الإعراب عن الجهة باعتبارها تصدر عن اعتقاد المتكلم العامل الإعرابي في مضمون كلامه. فالبنية النحوية [عا.مع] هي المعنى النحوي الدلاليّ الذي يحسن السكوت عليه وتحصل به الفائدة وهذه الفائدة هي اعتقاد المتكلم الذي يكون في مستوى الإنجاز معاني نحويّة واجبة (خبريّة) ومعاني نحويّة غير واجبة (طلبيّة). ونمثل لتولّد المعاني النحويّة الجهيّة عن المعنى النحوي الأول الإسناد بالمشجّر التالي:

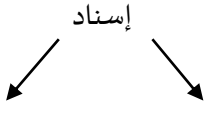

فالدلالة الجهيّة معنى نحوي يحدثه العامل في المعمول الإحالي المرجعي "فهي علاقات نحويّة بين أبنية ينشئها المتكلم"[٢]فقول القائل:

- هل جاء زيد؟

عامل معمول إحالي

فيكون المعنى النحوي هو الاستفهام عن مجيء زيد

ويحكم المتكلم المحدث للمعاني النحويّة الجهيّة تصوّر يتلوّن حسب أغراضه ومقاصده إما "اعتقاد بدرجات مختلفة لموجود أو منعدم، وهو ما يولّد أساسا الإثبات وإمّا عدم اعتقاد، وهو ما يتولّد عنه اللاإثبات"[٣]فالاعتقاد وعدم الاعتقاد قيم شحنيّة تسيّر إنشاء المتكلم البنية النحويّة للتعبير عن جهات اعتقاده في كلام. وهو ما يجعل مقولة الجهة مسجّلة في البنية النحويّة المجردة المفصحة عن الأبنية النحويّة الإنجازية المتكهنة بالمعاني النحويّة.

إذا صح ذلك، كانت مقولة الجهة مقولة نحويّة إعرابيّة مجرّدة تختزل ضروب القول المنجزة، المفصحة عن المعاني الواجبة، وهي الخبر ومراتبه، والمعاني غير الواجبة.

ومهما يكن من ذلك، فإن التعبير عن جهات الاعتقاد في المقتضب تكون:

- جهات الوجوب، وهي ما يجوز أن يقال لقائلها إنّه صادق أو كاذب، وهي مراتب الخبر.

- جهات الإمكان، وهي ما لا يجوز أن يقال لقائلها إنّه صادق أو كاذب، وهي المعاني غير الواحبة المقابلة للخبر.

١-٣- الخبر جهة من جهات الاعتقاد:

تسجل البنية النحويّة في أساسها المجرّد العلاقة بين المعنى النفسي الذهني والمعنى المرجعي الإحالي وتخضع هذه العلاقة إلى الحكم المعياري: المطابقة. ويبدو أن مفهوم المطابقة مفهوم مركزي اعتمده المبرد في تعريف الخبر. كما يبدو أن المبرّد هو أول من عرّف الخبر تعريفا لا يزال متداولا إلى اليوم. فقد أشار صاحب المقتضب في إطار حديثه عن الابتداء إلى أنّ الخبر "ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[٤]وهو تعريف لم يردفه المبرّد بشرح أو تفصيل بكيفية تشير إلى أنّه قد وقع إجماع في البحث النحوي على هذا المفهوم.

ولئن أشار التعريف إلى تحكم الخلفية المنطقيّة الفلسفية خاصة إذا علمنا بقرب المبرد من الكندي والمناظرات التي تقع بينهما فإنّ الخلفيّة النحويّة قد تحكمت في تصور المبرد من خلال أن التعريف يقحم المتكلم في البنية النحويّة. فالصدق والكذب باعتبارهما قيمتين إحاليتين ارتبطا بالمتكلم "يكون هو الموصوف بالصدق إنْ كان صادقا وبالكذب إنْ كان كاذبا"[٥]وهذا ما جعل للمتكلم موضعا قارا في البنية النحويّة يمكّن من تحديد جهات اتعقاده في مضمون كلامه.

١-١-٣- الابتداء أول ضروب الخبر:

يضم الخبر مراتب في المعنى تختلف باختلاف درجات اعتقاد المتكلم في كلامه في علاقته بالكون الخارجي من ناحيّة وفي علاقته بالمخاطب من ناحية أخرى. وهو اختلاف مسجّل في البنية النحويّة التي تتحكم في تلوينات الإنجاز فتكون الزيادة في الألفاظ زيادة في المعاني[٦]وهو ما يؤكد تحكم البنية النحوية في الأبنية المنجزة وتسييرها بما يخدم اختلاف درجات اعتقاد المتكلم في الخبر

- Ø عبد الله قائم.

[عا.مع] [عا.مع]

فشغور موضع فعل المتكلم يدلّ على صدور الكلام على مجرّد الاعتقاد في قيام زيد. وهي بنية تتكهن بالخبر الابتدائي باعتبار أنّ الابتداء "التنبيه والتعريّ من العوامل وهو أول الكلام"[٧] فالخبر هو الابتداء في المعنى. والابتداء هو أبسط ضروب تحقق القول الخبري يلقى إلى مخاطب خال الذهن.

٢-١-٣- الإثبات والنفي: اختلاف درجات الاعتقاد في الخبر:

لما كان خلو البنية النحويّة من واسمات لمحل فعل المتكلم يفيد الإثبات وهي معنى الابتداء. فالمتكلم في:

- عبد الله قائم.

يخبر عن قيام عبد الله. ويكون وسم موضع فعله انزياحا عن المعنى النحوي الأول. فكل وسم لهذا الموضع هو خروج عن مجرّد الاعتقاد في الوجود إلى معان نحويّة أخرى تقابل الإثبات. وأول هذه المعاني المقابلة للإثبات هي النفي، لأنّ "جميع الكلام في إيجابه ونفيه"[٨] وتتضح المقابلة بين الإثبات والنفي في مستوى البنية النحويّة:

- Ø عبد الله قائم
- ما عبد الله قائم

فخلو موضع فعل المتكلم من الواسمات يدل على الإثبات ودخول حروف تعبّر عن فعل المتكلم في مضمون كلامه يخرج البنية عن مجرّد الإثبات إلى معنى النفي. وتتضح المقابلة في الدلالة، فالإيجاب في الكلام يقابل السلب وهو ما يقحم النفي ضمن السلب مما يقرّب النفي من غير الواجب. ويتدعم ذلك في المشابهة بين دخول حروف النفي ودخول حروف الاستفهام على بنية الإثبات:

- Ø عبد الله قائم
- ما عبد الله قائم
- أ عبد الله قائم؟

فالمقابلة بين الإثبات والنفي هي مقابلة بين الواجب وبين غير الواجب عند سيبويه تخفي مقابلة أعمق بين الخبر والاستفهام، فالنفي يقابل الاستفهام "وكان الكلام كما مان عليه لأنّك أدخلت النفي على ما كان موجبا وذلك قولك:

- أزيد في الدار؟

فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو. قولك لا زيد في الدار إنّما جواب: أزيد في الدار؟"[٩] فيكون النفي جوابا عن سؤال سائل.

مهما يكن من ذلك، فإنّ النفي خبر يقابل غير الواجب وهو الاستفهام وغيره من المعاني التي يكون الإمكان أساسها الدلالي، فالمتكلم يعبّر بالإثبات عن حدث استقر وقوعه في تصوّره وفي الكون الخارجي، ويعبّر بالنفي عن حدث استقر وقوعه في تصوّره وإن لم يقع في الكون الخارجي. فالخبر يمكن تجريده للدلالة عن وجود الإيجاب وهو الإثبات ووجوب السلب وهو النفي.

٣-١-٣- الأفعال التي تستعمل وتلغى "إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك

لما كان موضع المتكلم يختزل التعبير عن جهات الاعتقاد، كان شغوره من العلامات دالا على الإثبات باعتباره أبسط درجات الاعتقاد في الخبر وكان وسمه بالحروف صارفا للبنية عن مجرّد الاعتقاد إلى معاني أخرى خبريّة وإنشائيّة. ويمكن لهذا الموضع أن يوسم بالحروف كما يمكن ان يوسم بالأفعال "وإنّما مجاز هذه الأفعال (كان

وأخواتها) ومجاز الأفعال التي تقع للعلم والشك وباب إنّ مجاز الابتداء والخبر"[٦٠]فهذه الافعال تدخل على كلام عمل بعضه في بعض "لمعان على الابتداء والخبر"[٦١]وهي ليس أفعالا حقيقيّة وإنّما هي "إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك"[٦٢]:

- Ø زيد منطلق
- ظننت زيدا منطلقا
- علمت زيدا منطلقا
- حسبت زيدا داخلا دارك
- خلت بكرا أبا عبد الله

فلا تغيّر المعنى وإنّما هي "واصلة منك إلى غيرك" (السابق) فتوصل موقف المتكلم في مضمون كلامه إلى المخاطب. وهي بهذا تحدّد جهات اعتقاد المتكلم في خبره، اعتبرها ميلاد أفعال اعتقاد حقيقيّة "فتكون جهات اعتقاد ظن وجهات اعتقاد علم وجهات اعتقاد شك. وهذا ما يفسّر اصطلاح النحاة عليها بـ"أفعال القلوب".

٤- ما لا يجوز أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب:

قابل المبرّد بين المعاني النحويّة الخبريّة "ما يجوز لقائلها إنه كاذب أو صادق "والمعاني الخبرية غير الواجبة" ما لا يجوز لقائلها إنّه صادق أو كاذب "وضبط الصنف الثاني في ثلاثة معاني أصليّة هي الاستفهام والأمر والنهي وما يكون بمنزلتها.

٤-١- الاستفهام معنى "غير واجب":

يقابل المبرّد في سياقات كثيرة بين الخبر إثباتا ونفيا والاستفهام "إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام"[٦٣] والعلاقة بين الاستفهام والخبر علاقة تتجاوز مستوى الإنجاز لتتعلق بأسبقيّة اعتبارية للخبر الذي عدّ أصل الكلام ذلك أنّ كل إخبار"يصحّ أن يكون جوابا لمسألة"[٦٤]فتكون الأخبار مثبتة ومنفيّة جوابا لاستفهام صريح أو ضمني، فـ"أول كلامك لما تسأل عنه وآخره لمن تسأله"[٦٥]وهو ما يجعل الخبر مولّدا عن الاستفهام وهو ما يتعارض مع بعض التصورات اللسانية الحديثة، فأوركيوني تعتبر الاستفهام سابقا للخبر وأنّه أصل الكلام[٦٦]وإن كانت الدراسات قد قللت من ذلك فاعتبار الاستفهام مولدا للخبر والخبر أصل للاستفهام "فالخبر والاستفهام زوج ملازم أحدهما الآخر (Une paire adjacente)[٦٧].

ونقدّر أن المقابلة لا تعني أن الاستفهام معنى طارئ على البنية النحويّة الخبريّة، وإنّما الخبر والاستفهام كلاهما إنجاز للبنية النحويّة المجرّدة. ويكون الفرق بينهما أن موضع فعل المتلكم يكون شاغرا في الإثبات موسوما في الاستفهام "وإنّما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل ولكنّك سألت هل يكون فاعلا واخبرت أنّه سيكون فاعلا"[٦٨].

ويتنزّل الاستفهام ضمن المعاني غير الواجبة "وكذلك كل ما هو غير واجب وهو الأمر والنهي والاستفهام"[٦٩]ويقوم على طلب المعرفة والفهم ويتأسس على عناصر قوليّة أساسها المتكلم والمخاطب. فالمتكلم يطلب فهما ويسأل المخاطب إنجازهما، فـ"المستخبر غير عالم وإنّما يتوقّع الجواب فيعلم"[٧٠]فالاستفهام جهة من جهات اعتقاد المتكلم.

٤-٢- الأمر والنهي معنيان غير واجبين يعبران عن جهات الإلزام

أفرد المبرّد الأمر والنهي بباب مستقل ولم يعرفهما وإنّما أقحمهما بمعية الاستفهام في غير الواجب"[٧١]وقابلهما بالاستفهام الذي يكون بالحروف بينهما يتحققان بالفعل "الأمر كلّه لا يكون إلا بالفعل"[٧٢]فاعتبر الأمر والنهي معنيين

نحويين يقومان على دفع المخاطب للقيام بفعل أو الكف عن القيام به في الكون الخارجي وهما يختلفان في ذلك عن الاستفهام بما طلب تثبيت أمر في الذهن.

٥- إيقاع المعنى باللفظ: ضربا من ضروب التعبير عن جهات اعتقاد المتكلم:

ميّز في جهات الاعتقاد بين معاني واجبة ومعاني غير واجبة، وأوكلنا للعلامة الإعرابيّة مهمة كشف ذلك، فاعتبرنا الرفع علامة دالة على ما استقر في ذهن المتكلم بصرف النظر عن الواقع الخارجي، وأرجعنا المعاني غير الواجبة إلى النصب مقولة دلالية تدل على عدم استقرار الأمر في ذهن المتكلم وطلبه من المخاطب تثبيته. غير أن المبرّد أشار إلى قسم آخر، وإنْ قابله بالخبر، فإنّه لم ينزّله ضمن غير الواجب، وإنّما وسمه بـ"إيقاع المعنى باللفظ".

٥-١- النداء إيقاع للمعنى باللفظ:

وذلك في موضع دراسته للنداء، فقولك "يا عبد الله لأنّ يا بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد لا أنّك تخبر أنّك تفعل ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا فإذا قلت عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنّه مفعول تعدى إليه فعلك"[٧٣]وطرافة هذا النصّ تكمن في:

- إشارته إلى مفهوم إيقاع المعنى باللفظ باعتباره رحما دلاليّا سيتشكل فيه الوعي بمفهوم الإنشاء في البحث النحوي البلاغي لاحقا.

- اعتباره النداء عمل "فالنداء لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل"[٧٤]وهو عمل يقابل الخبر، ويسترسل مع المعاني غير الواجبة لقيامه في أساسه الدلالي على مفهوم الإرادة.

- النداء عمل سابق لموضع التأسيس في الكلام فحق النداء "أن تعطف به المخاطب عليك ثم تخبره أو تأمره أو تسأله أو غير ذلك مما توقعه إليه فهو مختص من غيره في قولك: يا زيد.."[٧٥]وهو ما يجعل النداء أصل المعاني النحويّة، فهو أول الكلام.

- يقوم النداء على عناصر مقامية تداوليّة يختلف عن سائر المعاني الواجبة والمعاني غير الواجبة، فـ"النداء مخالف لغيره من الألفاظ وذلك لأنّ الألفاظ في الأغلب إنّما هي عبارات عن أشياء غيرها من الألفاظ ... ولفظ النداء لا يعبّر به عن شيء"[٧٦]فهل معنى ذلك أن النداء وما يكون بمنزلته لا يعبر عن جهات اعتقاد المتكلم؟

ترد إشارات المبرّد مؤكدة وجود استرسال دلالي تركيبي بين النداء وما يكون بمنزلته والمعاني غير الواجبة وذلك لإنبنائه على مفهوم الإرادة "أدعو عبد الله وأريد لا أنّك تخبر أنّك تفعل ولكن بها وقع"[٧٧].

٥-٢- التعجب وجهات اعتقاد المتكلم:

اعتبر المبرّد التعجب إيقاعا للمعنى باللفظ "كنت قد اوقعت التعجّب"[٧٨]لكنه يختلف عن إيقاع النداء هذا ما يفسّر إفراد المبرّد له بباب ودراسته ضمن "الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله وفاعله مبهم ولا يتصرّف تصرّف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب"[٧٩]وما نلاحظه أن التعجب إيقاع يتحقق بشروط هي: (١) لم يتمكن تمكن الفعل، (٢) لم يجر مجرى الفعل، (٣) فاعله مبهم، (٤) لا يتصرّف تصرّف غيره، (٥) يلزم طريقة واحدة. فالتعجب معنى تختص به أبنية نحويّة مخصوصة لزمت طريقة واحدة في التعبير عن جهات الاعتقاد وتولّد عن ما "لا يكون ذلك في شيء غير ما"[٨٠]فالإبهام الحاصل في العنصر "ما" المتصدر للبنية النحويّة وما ورثه هذا الموضع من رائحة إيقاع المعنى هما اللذان يولّدان معنى عدم استقرار وجود الشيء في ذهن المتكلم، وهو ما يجعله يتعجّب من أمر يجهله لأنّه مبهم عنده.

٣-٥- الإيقاع ضرب من ضروب الإعراب عن جهات اعتقاد المتكلم:

إنّ مبرر التساؤل عن مدى تعبير مراتب إيقاع اللفظ بالمعنى عن جهات اعتقاد المتكلم في المقتضب هو ما ولّده النداء والتعجّب من إشكال ناتج عن عدم إدراج المبرّد لهما ضمن الواجب أو غير الواجب.

قرر المبرّد أنّ النداء والتعجب إيقاعان للمعنى باللفظ ونفهم أن الإيقاع إيجاد للمعنى باللفظ يختلف عن الإيجاد في المعاني غير الواجبة. فالنداء بنية نحويّة خاصة تختلف عن سائر الأبنية بل إنّه سابق للبنية المتكهنة بالمعاني النحوية الواجبة وغير الواجبة. وهو عمل ينتج عن إرادة إنجاز المعنى باللفظ ويختلف عن الخبر ويسترسل مع المعاني غير الواجبة. وبهذا ينفصل النداء عملا طلبيا عن التعجب باعتباره عملا لا يقوم على الإرادة، وإنّما يرتبط بمفهوم الإبهام وما يحدثه من انفعال يعرض للنفس من أمر عجب مما يجعله "مما وقع وثبت وليس مما يمكن أن يكون ويمكن ألا يكون"[٨١].

إذا كان التعجّب إيقاعا للانفعال، وهو يختلف عن الخبر، وينفصل عن النداء والمعاني الطلبيّة، ويتخصص إيقاعا انفعاليا. لذلك وُسم عند النحاة لاحقا بـ"إيقاع جزؤه الخبر أو إنشاء جزؤه الخبر".

غير أنّ ما يثير إشكالا هو مفهوم الإيقاع الذي اعتبرناه رحما دلاليا تشكل فيه الوعي بمفهوم الإنشاء فهل أنّ مقصود المبرّد بالإيقاع الإيقاع النحوي الذي يعني إنجاز البنية النحويّة أم هو الإيقاع البلاغي الذي يقابل الخبر؟

٤-٥- الإيقاع النحويّ والإيقاع البلاغيّ:

للفظ الإيقاع في المقتضب دلالات متنوعة فهو في مواضع النداء والتعجب إيقاع الفعل باللفظ "وهو ما دفعنا إلى تأويل الفعل بالعمل، فذهبنا إلى أنّ الإيقاع إيجاد وإنجاز للعمل باللفظ. ولكن الأمر مدعاة للإرباك إذا ما وجدنا مفهوم الإيقاع يتردّد في مواضع دراسة الأمر والنهي والاستفهام والخبر. وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن المقصود بمفهوم الإيقاع. هل هو الإيقاع النحويّ بما هو إنجاز للأبنية المعبرة عن المعاني الخبرية والمعاني غير الواجبة. ويكون الإيقاع كل إنجاز نحويّ للبنية أم أنّه الإيقاع البلاغي الذي تولّد عنه مفهوم الإنشاء؟

لئن غلب على ظنّنا أنّ استخدام المبرد لمفهوم الإيقاع بمعناه البلاغي تخصيص للنداء واعتباره إيقاعا دون سائر المعاني، فإن وعينا بالخلفيات النظريّة التي توجه صاحب المقتضب وهي خلفيات إعرابيّة نحويّة يقودنا إلى مفهوم آخر للإيقاع وهو الإيقاع النحويّ بما هو إنجاز للبنية النحوية التي تفصح عن الخبر وتفصح عن المعاني المقابلة له إنّه إيقاع "قد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني إلقاء مثل هذا الكلام كما ان الأخبار كذلك"[٨٢].

إذا كان ذلك كان الخبر إيقاعا نحويّا ويكون غير الواجب إيقاعا نحويا وهو إيقاع المتكلم البنية وإنشاؤها ليعبّر بها عن جهات اعتقاده الذي لا يعدو أن يكون معاني نحويّة واجبة، يمثلها الخبر ومعاني نحوية غير واجبة، يمثلها الأمر والنهي والاستفهام. ويكون الإيقاع هو الإنشاء النحوي الذي أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيين معا"[٨٣]وانطلاقا من هذا التأويل لا تناقض بين الإيقاع البلاغي والإيقاع النحوي باعتبار أن الإيقاع البلاغيّ في النداء والتعجب وسم للإيقاع النحويّ كما يكون وسما له في المعاني الواجبة والمعاني غير الواجبة.

لما كان كل إنشاء للبنية النحويّة تعبيرا عن جهات اعتقاد المتكلم، ولما كانت الألفاظ تنوب عن سابق في الذهن، ولما كان الإيقاع البلاغي في النداء والتعجب وسما إنجازيا للبنية النحوية، كان الإيقاع البلاغي جهة من جهات الاعتقاد الإمكانيّ.

عملنا في هذا المقال على تحديد مفهوم الجهة بما هي "كل ما يعبرّ عن مواقف المتكلم النفسيّة والذهنيّة من مضمون كلامه في علاقته بالكون الخارجي. واعتبرنا أن الجهة موقف يصدر عن اعتقاد يكون مسجلا في البنية النحويّة

يسير الإعراب فيتحكم في إنجاز المتكلم للبنية النحويّة ليعبر بها عن مواقفه. ومن ثم تكون الجهة مقولة نحوية إعرابيّة ويكون الاعتقاد معنى نحوي يتخصص بتخصص البنية النحوية معاني نحوية واجبة صادرة عن اعتقاد إثباتي فيتولّد الخبر لإثباتا ونفيا ومعاني نحوية غير واجبة تكون صادرة عن اعتقاد إمكاني أساسه الإرادة فتتولّد المعاني غير الواجبة أو صادرة عن اعتقاد إمكاني انفعالي يولّد التعجب. ونجمل ما توصلنا إليه في المشجّر التالي:

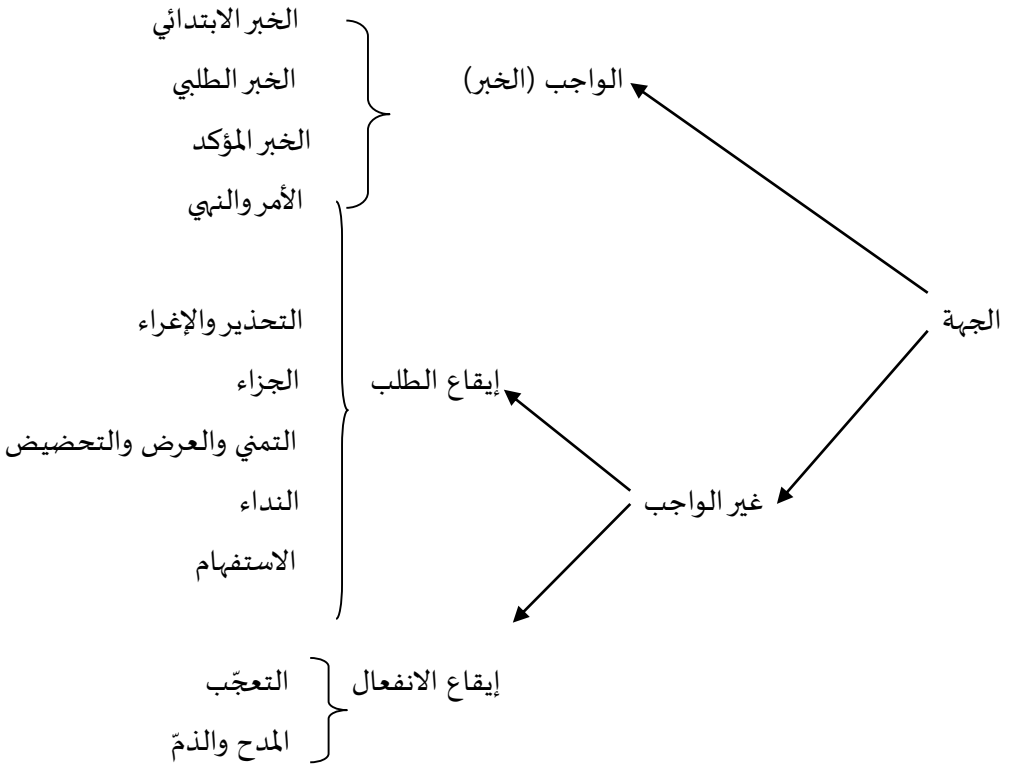

خاتمة البحث:

جهات الاعتقاد هي "كل ما يعبر عن رأي المتكلم ويحدد مواقفه الذهنية والنفسية والإرادية من مضمون كلامه علاقته بالمخاطب وفي علاقته بحالة الأشياء في الكون الخارجي إنْ على جهة الوجوب وإن على جهة الإمكان. لا يستوجب التعبير عن ذلك غير التوليف والقرن الإعرابيين اعتمادا على ما توفره اللغة للمتكلم من إمكانيات نحوية إعرابية صرفية معجمية للمحل الإنشائي والمحل الحالي. فعندما يكون موضع فعل المتكلم العامل الإعرابي شاغرا تكون البنية دالة عن جهة الوجوب وهو ما يولد الخبر الذي تختلف جهات اعتقاد المتكلم إثباتا ونفيا وتوكيدا وظنا وعلما ولا يخرج الكلام عن الخبرية إلى معان غير واجبة باعتبار أن المحورات وان كانت حروفا أو أفعالا تختزل في الموضع الإحالي المرجعي فتثبت وتنفي وتؤكد وتكون البنية صادرة عن اعتقاد إثباتي.

عندما يكون موضع فعل المتكلم موسوما بالحروف تكون البنية دليلا على جهة الإمكان التي يتولّد عنها إرادة إنجاز فعل أو قصد إيقاع فعل في الكون الخارجي الأول يولّد غير الواجب والثاني يولد الإيقاع وهو جهات الاستفهام والأمر والنهي والتمني والرجاء والتوهم والدعاء والجزاء فهذه الحروف تدخل على كلام عمل بعضه في بعض وأوجب فائدة فتحوّر معناه وتصرفه عن دلالة الواجب إلى دلالة غير الواجب فتتحدث عن جهات الإمكان. ودققنا النظر في معنى الإيقاع وميزنا بين الإيقاع النحوي والإيقاع البلاغي.

تنقسم جهات الاعتقاد في المقتضب إلى:

١- جهات الوجوب: وهي جهات الإثبات وجهات النفي وجهات التوكيد وهي ما يجوز أن يقال لقائلها إنه صادق أو إنه كاذب حسب مقياس المطابقة أو عدمه للكون الخارجي.

٢- جهات الإمكان وتنقسم إلى:

- جهات إيقاعية طلبية تعبر عنها معاني نحوية إيقاعية طلبية، كالأمر والنهي والاستفهام والنداء وما يكون بمنزلتها.

- جهات إيقاعية انفعالية ويعبر عنها معنى التعجب.

- ترسخت الجهة في النحو العربي ضمن مباحث الإعراب انطلاقا من نظرية العمل والإعراب وارتبطت بالمتكلم العامل الإعرابي فكانت مقولة نحوية إعرابية.
- إن الجهة مقولة مؤسسته لمسألة الزمان اللغوي وأن أية دراسة تتجه إلى دراسة الجهة في النحو العربي لا تأخذ في اعتبارها مقولتي المظهر والزمان (التوقيت) دراسة تظل قاصرة عن استيعاب الظواهر النحوية المتصلة بمسألة الزمان اللغوي استيعابا وصفيا تفسيريا.
- ترسخت الجهة في النظرية النحوية الإعرابية مفهوما لا مصطلحا من خلال دراسة المسائل الإعرابية. وارتبطت بمبحث الإعراب والعمل فكانت مقولة نحوية بنيوية لا وجود لها خارج البنية النحوية انطلاقا من المستوى النحوي المجرد الذي يتصف بالفقر الدلالي الحاصل والثراء الدلالي المحتمل وصولا إلى المستوى النحوي الإنجازي الذي يتصف بالثراء الدلالي الحاصل والفقر الدلالي المحتمل وبناء على ذلك كانت المعاني النحوية إنجاز نحوي لجهات الاعتقاد باعتبارها مقولة تتصف بالمستوى النحوي المجرد وكانت الجهة تجريدا نحويا للمعاني النحوية.
- المعاني النحوية معان جهيّة فالخبر جهة والأمر جهة والاستفهام جهة... إلخ وتكون الجهة مسجلة في المستوى النحوي المجرد وتكون مسؤولة عن تشكل المعاني النحوية الجهيّة في المستوى النحوي الإنجازي.

الهوامش:

١ - المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب،١٩٦٣.

٢ - سيبويه سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الطبعة الثالثة،١٩٨٨.

٣- تمام حسّان (١٩٩٨)، اللغة العربية معناها ومبناها، نشر وتوزيع عالم الكتب القاهرة،١٩٩٨، ومناهج البحث اللغة، الدار البيضاء،١٩٧٩.

٤- الفاسي الفهوري البناء الموازي، نظرية في بناء الجملة وبناء الكلمة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،١٩٨٦، الطبعة الأولى، ص٢٦٦.

٥Lequerler;Typologie de Modalité, Press universitaires de Cean France,1996,p25

٦ DUBOIS, dictionnaire linguistique,1973,321

٧- روبير بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.،١٩٨٠.

٨Duboi ,321

٩Lyons, sémantique linguistique, trad, française ; Larousse,1980,406.

١٠MOSHLAIR et REBOL ,dictionnaire Encyclopédique pragmatique, Ed. Seuil.1994,583.

١١Lequerler,1996,56.

١٢Benveniste, problèmes de linguistique génèrale II Edi céres-Edi. Gallemard,1995,74.

١٣Lynos ,1980,410.

١٤Lynos ,1980,410.

١٥ - إنّ ما قصده بسكال ب"النحوية"لا يتجاوز المستوى المعجميّ.

١٦Paskal , Enyclopidia, universatis, cor, 15 Ed. Paris.SA,1995,509.

١٧ - تناول الشريف قضايا العلاقة بين الجهة والمظهر والزمان في بحثه(٢٠٠٢).

١٨ - سيبويه، الكتاب، ١، ١٢،المبرّد،المقتضب،٤، ٣٢٦.

١٩Lynos,428

٢٠Lynos,428

٢١Palmer» Mood and Modality,Combridge University Press,2001,236-243.

٢٢ - الشريف،٢٠٠٢.

٢٣Dubois,321

٢٤Dubois,321

٢٥Palmer,2001, pp55,240

٢٦Austin, « Quand dire c'est faire » seuil ,Paris(1ére éditions ,How to do things with world,O,U,L,Oxford ,1970,p107.

٢٧SEARLE les actes de langages, Essai de philosophie du langage, Paris collection savoir Hermann, 1972,p52

٢٨ - المبخوت، عمل النفي وخصائصه الدلالية في العربية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه دولة في اللغة العربية وآدابها، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، تونس،٢٠٠١، ١٣٠.

٢٩- الاستراباذي، شرح الرضي عن الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس،١٩٧٨، ج١، ص٦٠.

٣٠- المنصف عاشور"ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، منوبة،٢٦٩،١٩٩٩.

٣١- ابن جني"الخصائص" دار الهدى للطباعة، بيروت-لبنان،١، ٣٥.

٣٢- عبد القاهر الجرجاني"دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبده ومحمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت لبنان،٢٣،١٩٨٢.

٣٣- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان، ناشرون، الطبعة الأولى،١٩٩٦، ٧٧.

٣٤ - محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة، منشورات الأداب، منوبة، سلسلة الإنسانيات، المجلّد ١٦، تونس١،٢٠٠٢، ٥٥٦.

٣٥ -السابق،٦٢٨.

٣٦ - عاشور،١٩٩٩، ٢٦٥.

٣٧ -الشريف،٢٠٠٢، ٦٣٩.

٣٨ - المبرد "المقتضب"، ت، محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة،١٩٩٤،٣، ٢٢١.

٣٩ -السابق،٢٢٢.

٤٠ -السابق

٤١ - ابن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية بمصر شارع الكواكب،١، ٨٧.

٤٢ - المقتضب،٣، ٢٢٢.

٤٣ -الكتاب،١، ٢٨٢.

٤٤ - المقتضب،٤، ٣٨٣.

٤٥ - المقتضب،٣، ٣٢٦.

٤٦ - السابق،٣، ٧.

٤٧ - التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون،١٩٩٤،٢، ٥٩٩.

٤٨ - منصور عبد المجيد منصور، علم اللغة النفسي، الرياض جامعة سعود، عمادة المكتبات،١٩٨٢، ١٤١.

٤٩ - كشاف،٢، ١٧٥٩

٥٠ -السابق.

٥١ - المقتضب،٣، ٨٩.

٥٢- خلاد ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ضمن سلسلة لسانيات، المجلّد ١٥، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس،٥٣٤،٢٠٠١.

٥٣ - السابق،٥٥١.

٥٤ - المقتضب،٣، ٨٩.

٥٥ - دلائل الإعجاز،٤٠٦.

٥٦ - نفسه،٢٤٢

٥٧ - المقتضب،١، ١٢٦.

٥٨ -نفسه ،١، ٩

٥٩ - المقتضب، ٤، ٣٦٠.

٦٠ - المقتضب،٣، ٨٦.

٦١ -نفسه ٣، ١٨٩.

٦٢ -نفسه،٤، ٤٠٣

٦٣ - المقتضب،٤، ٣٥.

٦٤ - الكتاب، ٢، ٢٧٥.

٦٥ - نفسه،، ٤٣.

٦٦KERBRAT – ORECCHIONI, (1991), la question, Pub, de L'U.R.A, Presses universitaires de lyon,1991,p9/

٦٧ REMI- GIRAUD, question et Assertion de la Morpho – syntaxe a la pragmatique in la question, (V.KERBRAT-ORECCHIONI), 1991,p39

٦٨ - المقتضب،٢، ٩.

٦٩ -نفسه،٢، ١٤.

٧٠ - نفسه،٣، ٢٩٢

٧١ -نفسه،٢، ١٤

٧٢ -نفسه،٣، ٢١٢
٧٣ - المقتضب،٤، ٢٠٢.
٧٤ - الكتاب،١، ١٨٦.
٧٥ - المقتضب،٣، ٢٩٨
٧٦ - الكتاب،٢، ١٨٦.
٧٧ - المقتضب،٤، ٢٠٢
٧٨ - المقتضب ،٤، ١٨٧
٧٩ -نفسه،٤، ١٧٣
٨٠ -نفسه،٤، ١٧٩
٨١- ابن السراج،"الأصول في النحو"، ب، عبد الحسين الفتلي، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع،١،١٩٩٩، ١١٤.
٨٢-"المطوّل: شرح تلخيص مفتاح العلوم"،ت،عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،٢،٢٠٠١، ٢٣٥.
٨٣ - الشريف، ٢٠٠٢، ٩٩٤.

المصادر والمراجع:

المصادر:

* / المبرّد (أبو العباس محمد)، (١٩٦٣)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

المراجع باللغة العربيّة:

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، (٢٠٠٠)، لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان الطبعة الأولى
- ابن يعيش (موقف الدين)، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية بمصر شارع الكواكب
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، (د،ت) "الخصائص" دار الهدى للطباعة، بيروت-لبنان.
- ابن السراج:(١٩٩٩)"الأصول في النحو"، ب، عبد الحسين الفتلي، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع.
- الأستراباذي (رضي الدين)، (١٩٧٨)، شرح الرضي عن الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس.
- بلانشي (روبير)، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- التفتازاني (سعد الدين) (٢٠٠١)،"المطوّل: شرح تلخيص مفتاح العلوم"، ت، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى
- التهانوي (محمد علي بن علي)، (١٩٩٤) كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون.
- الجرجاني (عبد القاهر)، (١٩٨٢)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبده ومحمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- حسّان (تمّام)، (١٩٩٨)، اللغة العربية معناها ومبناها، نشر وتوزيع عالم الكتب القاهرة.
- ـــــ(١٩٧٩)، مناهج البحث اللغة، الدار البيضاء.

- خليل (خليل أحمد)، (١٩٩٦)، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلّد الثاني، منشورات عويدات، بيروت، مقال "جهة، كيفية، كيف " **Modalité / Modality** .
- سيبويه، (١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- الشريف (محمد صلاح الدين)، (٢٠٠٢)، الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة، منشورات الأداب، منوبة، سلسلة الإنسانيات، المجلّد ١٦، تونس.
- عاشور(المنصف)، (١٩٩٩)، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، منوبة.
- الفهري (الفاسي عبد القادر)، (١٩٨٦)، البناء الموازي, نظرية في بناء الجملة وبناء الكلمة,دار توبقال للنشر,الدار البيضاء,الطبعة الأولى.
- منصور (عبد المجيد)، (١٩٨٢)، علم اللغة النفسي، الرياض جامعة سعود، عمادة المكتبات.
- المبخوت (شكري)، (٢٠٠١)، عمل النفي وخصائصه الدلالية في العربية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه دولة في اللغة العربية وآدابها، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، تونس.
- ميلاد (خالد)، (٢٠٠١)، الإنشاء بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ضمن سلسلة لسانيات، المجلّد ١٥، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس.
- مجموعة من الدكاترة، (١٩٩٦)، موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان، ناشرون، الطبعة الأولى.

المراجع باللغتين الفرنسية والانجليزية:

- Austin (John.l), (1970) « Quand dire c'est faire » seuil, Paris (1ére éditions, How to do things with world ,O,U,L,Oxford 1962)
- BENVENISTE (Emil), (1995), problèmes de linguistique génèrale II Edi céres-Edi. Gallemard.
- PASKAL (I), (1995), Enyclopidia, universatis, cor, 15 Ed. Paris.SA
- Palmer (F.R) » Mood and Modality,Combridge University Press,2001.
- DUBOIS, dictionnaire linguistique
- KERBRAT – ORECCHIONI, (1991), la question, Pub, de L'U.R.A, Presses universitaires de lyon.
- LE QUERLER (N), (1996), Typologie de Modalité, Press universitaires de Cean France.
- LYONS (john), (1980), sémantique linguistique, trad, française ; Larousse.
- MOSHLAIR (J), et REBOL (A), (1994), dictionnaire Encyclopédique pragmatique, Ed. Seuil.
- REMI- GIRAUD, (1991), question et Assertion de la Morpho – syntaxe a la pragmatique in la question, (V.KERBRAT- ORECCHIONI).
- SEARLE (jhon), (1972), les actes de langages, Essai de philosophie du langage, Paris collection savoir Hermann.